مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها
اسم الكاتب: م. ظافر طاهر حسان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7002
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 04:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي
مشكلة البطالة و امكانية حلها

المدرس

ظافر طاهر حسان(*)

الملخص

يتناول البحث أهم التحديات التي واجهت وتواجة الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي منه، والتي تعيق نمو الاقتصاد العراقي وتطوره وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فيه، وأهم هذ هـ التحديات هي مشكلة البطالة، والتي هي في الحقيقة لها جذور منذ زمن طويل وقبل الاحتلال الامريكي للعراق، ولكنها لم تكن بمثل هذ هـالخطورة، بسبب بعض الاجراءات الخاطئة التي أتخذتها سلطات الاحتلال في حينها وهدفها تدمير وشل الاقتصاد العراقي، فضلاً عن وجود مشاكل في هيكلية وبنية الاقتصاد العراقي بسبب الحروب التي خاضها والحصار الاقتصادي الطويل عليه والتي زادت من مشكلة البطالة اصلاً، والتي لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة ، بعد الاحتلال وبعد الانسحاب الامريكي، من أن تحد منه ا أو أن تجد الحلول لها ، وبالرغم من الانسحاب الامريكي فأن هذهالمشكلة قد ظلت على حالها أن لم تكن قد أستفحلت ، والبحث قدم بـعض المقترحات لحل هذه المشكلة أو الحد من أستفحالها من أجل تجاوز المساوئ والمشاكل التي تفرزها مشكلة البطالة في المجتمع العراقي، فضلاً عن أنها تعمل على تطور ونمو الاقتصاد العراقي.

المقدمـــة :-

ان واحدة من أهم المشاكل التي تواجه معظم بلدان العالم سواء أكانت تلك البلدان مصنفة ضمن البلدان المتقدمة أقتصادياً أم النامية أو تلك المتخلفة هي مشكلة البطالة، واذا كانت مشكلة البطالة والحلول الناجحة لها واضحة في البلدان المستقرة اقتصاديا وسياسياً ضمن اطار

النظريات الاقتصادية والنظم الاقتصادية المعتمدة في تلك البلدان، فإن هذه المشكلة تبقى مثار جدل واسع وكبير بين الكتاب والمحللين الاقتصاديين في البلدان النامية والاكثر فقراً، كونها(أي البطالة) تمتاز في هذه البلدان بتعقيدها البالغ وتنوعها وصعوبة علاجها . ولقد تمكنت البلدان المتقدمة اقتصادياً من السيطرة على معدلات البطالة ضمن حدود مقبولة بحيث لاتتجاوز 10% من القوى العاملة في أسوأ الحالات وذلك بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول مما يشجع على خلق فرص عمل جديدة كل يوم تؤدي الى امتصاص البطالة، وأصبحت مشكلة البطالة في البلدان النامية أو المتخلفة اقتصادياً ومن ضمنها العراق مصدر أرق لحكومات تلك البلدان نتيجة النمو المستمر في معدلاتها والاعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل سنوياً بسبب الاختلالات الهيكلية لإقتصادات هذه الدول بحيث لم تتمكن اساليب التنمية المتبعة منذ مدة زمنية طويلة من معالجتها.

من المعروف ان قوة العمل هي العنصر الاساسي لخلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في رفع مستوى معيشة الفرد، وهي وسيلة مهمة لتحقيق التنمية وهدفها، ومصدر هذه القوة هم السكان، وكلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما زادت نسبة الناشطين اقتصادياً، ويعد العراق من المجتمعات المرتفعة في نمو السكان، إذ تقدر نسبة النمو في المجتمع العراقي بحوالي(3-3,5 %) وتشير تقديرات سكان العراق في العام 2006 بنحو (28) مليون نسمة، يشكل الناشطون اقتصادياً من فئة 15 سنة فأكثر نحو (49,7%)، من مجموع السكان.

ان مشكلة البطالة في العراق ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني اذ تعد البطالة آفة اجتماعية تعطل القدرات البشرية وفرص النمو والرفاه الاقتصادي. وهذه البطالة في معظمها بطالة هيكلية ناجمة عن تفاقم ظاهرة الاختلال في الهيكل الانتاجي نتيجة لتوقف قطاعات الانتاج الرئيسة وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الانشطة الخدمية من ناحية والتحول في انماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل من ناحية ثانية، فضلاً عن دور العامل الموضوعي المرتبط بطبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة اكبر من التطور في نظام التعليم والتدريب وما سيترتب

على ذلك من اختلال العلاقة بين الشروط المطلوبة في سوق العمل والمؤهلات المعروضة من مخرجات النظام التعليمي في العراق.

الاّ ان الحال تفاقم بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 لتزيد تداعيات التغير من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية، اذ طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وانما شريحة واسعة شملت خريجي الجامعات والدراسات العليا، ويعود السبب في ذلك شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية، وما تبعها من اعمال تخريب ونهب لجميع الممتلكات العامة الامر الذي ادى الى تدهور في القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاعي النفط والصناعة فقد توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة نحو (192) شركة عامة كبيرة وانخفاض كبير في القدرات الانتاجية النفطية نتيجة لتهالك المنش آت النفطية وحاجتها الى التطوير والاصلاح، علاوة على ما تعرض له من عمليات تخريبية كبيرة ومستمرة الامر الذي جعل من مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لاسيما النشاط الانتاجي منه.

وهذه الفوضى الاقتصادية عمقت الخلل في هيكلية الاقتصاد العراقي وشلته في نشاطه، اذ لم يستطع ان يحافظ على القوى العاملة فيه، فكيف يمكنه من خلق فرص عمل اضافية للشرائح الجديدة الداخلة الى سوق العمل، ومما زاد من تفاقم مشكلة البطالة حل الجيش وقوى الامن الداخلي السابقين وعدد كبير من المؤسسات العامة من قبل سلطات الاحتلال الامريكي.

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية قوامها ان البطالة في العراق بوصفها تحديا كبيرا للاقتصاد العراقي وتطوره ونموه شكلت مدخلا سلبيا على هذا الاقتصاد منذ الاحتلال الامريكي وحتى الوقت الحاضر الأمر الذي يستدعي دراستها وحلها .

ولغرض اثبات صحة الفرضية فان هيكلية البحث ستوزع على جانبين :

الجانب الاول :- الجانب النظري اذ اننا نراه مهما للموضوع والتعريف به وان كان يبتعد عن الموضوع قليلا الا انه يبقى مهما لغرض الولوج في متن البحث ، من خلال التعر يف بالبطالة ومفهومها وانواعها .

الجانب الثاني :- الجانب التطبيقي ويتناول جانبين :

1 – سمات وملامح الاقتصاد العراقي :- ونحاول في هذه الفقرة ان نعطي صورة عن واقع الاقتصاد العراقي وابرز سماته .

2 – مشكلة البطالة في العراق ... الاسباب والحلول :- ونحاول فيها ان نوضح اهم الاسباب التي ادت وساعدت على استفحال البطالة واهم خطوات حلولها

واخيرا نختتم البحث بخاتمة تضم أهم نتائج البحث:

المبحث الاول : البطالة ... المفهوم والانواع...

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس على اهتمام أصحاب القرارات السياسية، وكذلك اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية.

ويحتل مفهوم البطالة حيزاً في عدد من الفروع المعرفية وخاصةً علم الاقتصاد والاجتماع، حيث ينظر اليه من المنظور الاقتصادي بشكل محدد بالقاء الضوء على أشكالها وانواعها وأسبابها والمفاهيم المتعلقة بهذه القضية، ويمتد التحليل الاقتصادي ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية التي تعوق التشغيل الكامل وتَعّثر النظام الاقتصادي نحو توفير فرص جديدة للعمل.

أما المنظور الاجتماعي للبطالة فانه يتناولها بوصفها ظاهرة من الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع كمحصلة لوجودها، ومن هذه الاثار الجرائم وغيرها من آثار الانحراف التي يقترن ظهورها وانتشارها بالبطالة.

وتمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن أحدى المشكلات التي تواجه معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وابرز سمات الازمة الاقتصادية في العالمين المتقدم والنامي على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر والمطرد في عدد الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون ان يعثروا عليه.

ان البطالة ظاهرة اقتصادية كلية تعاني من آثارها العديد من البلدان بإختلاف انظمتها الاقتصادية، وقد اختلفت وجهات النظر بالنسبة للاقتصاديين في اعطاء مفهوم موحد للبطالة بسبب تعدد انواعها واختلاف تأثيراتها حسب كل نوع من هذه الانواع، ولكن المفهوم الذي وضعته وأوصت به منظمة العمل الدولية يعد مفهوم اً أو تعريفاً شاسعاً للبطالة والذي ينص على: [Î]

((ان العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لايجده)).

ومن هذا التعريف يمكن تحديد الحالات التي لايمكن ان يعد فيها الافراد عاطلين عن العمل بالآتي: [Ï]

١ - العمال المحبطين وهم في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ولكنهم لم يحصلوا عليه، ويئسوا من كثرة ما بحثوا لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل، ويكون عددهم كبيراً خاصة في حقبة الكساد الدوري.

٢ - الافراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون أرادتهم في حين بإمكانهم العمل كامل الوقت.

٣ - العمال الذين يعملون أعمالاً اضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة وهم من يعملون لحساب أنفسهم.

٤ - الاطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

٥ - الاشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

٦ - الاشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم لايبحثون عنه.

ولذلك فإنه ليس كل من لايعمل عاطلاً عن العمل وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يُعد عاطلاً.

وعليه هناك سؤال يطرح نفسه وهو، متى تصبح البطالة مشكلة؟... ان البطالة تُعد مشكلة وتكتسب خطورتها من الاعتبارات الاتية :-

١ - ان عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الانتاج بإنه يمثل وسيلة الانتاج والغاية منه في آن واحد، وعليه فالبطالة تمثل من ناحية هدر اً لموارد المجتمع ومن ناحية أخرى مؤشراً لفشل النظام الاقتصادي في اشباع الحاجة الأساسية لسكانه ومن ثم في تحقيق رفاهية الفرد.

٢ - ان الانتاجية المادية للآلات وعمرها الانتاجي لايتناقصان اذا تركت عاطلة على عكس رأس المال البشري الذي تتدهور انتاجيته ويقل عمره الانتاجي مع تركه عاطلاً، ان الآلات العاطلة لاتؤثر على انتاجية بقية الآلات بينما العامل العاطل يؤثر على انتاجية رأس المال البشري والمادي.

٣ - ان القضاء على البطالة من خلال خلق فرص العمل وزيادة مدفوعات الاجور يُعد من اكثر الآليات والوسائل لإعادة توزيع الدخول.

٤ - تؤدي البطالة الى كثير من المخاطر السياسية والاجتماعية، فالاستقرار السياسي للدولة مرهون بمقدرة الدولة على خلق فرص العمل.

وعليه فان التأثير الذي ينجم عن ظاهرة البطالة يؤدي الى خلق مشاكل تنعكس على الهيكل الاقتصادي للبلد وبطبيعة الحال يعتمد حجم التأثير على نوع هذه الظاهرة ومنه يمكننا تحديد انواع البطالة، وكما يأتي :-

١ - البطالة الاحتكاكية :

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغييرات في الاقتصاد الوطني، يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب العمل، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل. (Ð) وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة الى اخرى أو أقليم جغرافي لآخر.أو عندما تقرر ربة البيت مثلاً الخروج الى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم. (Ñ)

ويمكن تحديد الاسباب التي تؤدي الى ظهور هذا النوع من البطالة بما يأتي : (Ò)

١ - الافتقار الى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.

٢ - صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.

٣ - التغيير المستمر في بيئة الاعمال والمهن المختلفة الامر الذي يتطلب أكتساب المهارات المتنوعة والمتجددة بإستمرار.

٢ - البطالة الهيكلية:

تعد بطالة جزئية، بمعنى انها تقتصر على قطاع انتاجي أو صناعي معين، وهي لاتمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد، ويمكن ان ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة التحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل انتاج اكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.[Ó]

وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها.[Ô]

ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما انها تحدث بسبب وقوع تغييرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب الى سوق العمل بإعداد كبيرة. وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية بسبب افرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها الى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح فيها.هذا الانتقال أفقد كثيراً من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول حبهم عملهم واحالهم الى بطالة هيكلية طويلة المدى.[Õ]

٣ - البطالة الدورية أو الموسمية :

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب على العمل، كما تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية ، ويفسرظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الانتاج المتاح مما يؤدي الى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد والمعني بالظاهرة.

وتعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الكلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الانتاج المتاح، وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني ان عدد الوظائف الشاغرة خلال المدة يساوي عدد الاشخاص العاطلين عن العمل.Ö

وان البطالة الموسمية تعد اجبارية كون العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالاجور السائدة الا أنهم لم يجدوا عملاً، ومن الطبيعي ان يتقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش والتوسع (يزيد التوظيف خلال مدة التوسع وينخفض خلال مدة الكساد) وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

٤ -البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية:

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض ارادته لاسباب معينة، اما البطالة الاجبارية فهي الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله من دون ارادته مع انه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد.

٥ -البطالة المقنعة والبطالة السافرة:

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج تقريباً حيث انها اذا ما سحبت من اماكن عملها فإن حجم الانتاج لاينخفض.

أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الاشخاص القادرين على العمل عند مستوى أجر معين لكن دون ان يجدوه، فهم عاطلون عن العمل تماماً.

٦ -البطالة الموسمية وبطالة الفقر:

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة اعداداً كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء، وغيرها، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي احالة العاملين بهذه القطاعات الى البطالة وهو ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية. اما بطالة الفقر فهي تلك الحالة الناتجة بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة في الدول المنهكة اقتصادياً.

المبحث الثاني : سمات وملامح الاقتصاد العراقي..

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة منها تدني الاستثمارات وارتفاع نسب البطالة ومشكلة تضخم معقدة ومركبة موروثة عن سنين طويلة من الحصار والحروب التي مر بها العراق وسياسات أقتصادية خاطئة للحكومات التي اعقبت سقوط النظام السابق وانخفاض وتدهور القطاعات الانتاجية بسبب الدمار الذي اصابها نتيجة الحروب أو بسبب التقادم، وتدني مستويات العاملين من الناحية الفنية والمعيشية وضعف التطابق أو التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ولفهم مشكلات الاقتصاد العراقي ومنها مشكلة البطالة لابد من التعرف على سمات هذا الاقتصاد وحيث ان قوة الاقتصاد او ضعفه تترك آثارها بشكل مباشر على المجتمع ونبدأ بالاتي ÎÍ:-

١ -هشاشة الوضع السياسي وتردي الاوضاع الامنية :

ان هذه الفقرة تقف عائقاً أمام التطور الاقتصادي، وتعد عقبة رئيسة تعيق عملية الاصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية، حيث لايمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون استكمال مقومات الوضع السياسي والامني. لإن هشاشة الموقف للوضع الامني ادى الى تسريب رؤوس الاموال العراقية الى خارج البلد لتبحث عن بيئة آمنة، وكذلك ادى الى هجرة الكثير من الكفاءات العلمية.

٢ -ضعف التراكم الرأسمالي :

ان سبب ذلك هو انخفاض مستوى الدخول في العراق وارتفاع مستوى الاستهلاك وهذا ما يؤدي الى ضعف التراكم الرأسمالي أو ما يطلق عليه بفجوة الادخارات، وهي تنتج عن كون الاموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها، ويرجع سببها الى ضعف الطاقة الانتاجية بسبب الاختلالات الهيكلية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بشكل فعّال.

٣ -اختلال الهيكل الاقتصادي:

وهو يبدو واضحاً من خلال هيمنة القطاع النفطي على مجمل القطاعات السلعية الاخرى، من حيث عوائده التي تشكل بحدود (98%) من حصيلة اجمالي عوائد الصادرات او

من خلال نسبة مساهمة هذه العوائد في الميزانية العامة للدولة وقد تصل الى (93%) من الاجمالي العام. [ÎÎ]

٤ -ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي: [ÎÏ]

اذ يصل هذا المعدل الى (93%) تقريباً، وهو اختلال ناتج عن غياب التنويع الاقتصادي وقد استمر هذا المعدل لسنوات لما بعد الانسحاب .

٥ - هيمنة القطاع العام :

على الرغم من ان الاقتصاد العراقي تميز بتعدد موارده الطبيعية، وان السياسات الاقتصادية التي أُعتمدت خلال العقود الماضية تتسم بالشمولية المركزية الامر الذي أفقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الانتاجية، اذ تم التركيز على القطاع العام كونه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، وبالمقابل كان للقطاع الخاص دور هامشي ؟إذ لم تتح له الفرصة لتنفيذ الاستثمارات الكبيرة في البلد.

٦ - ضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت:

نتيجة للفقرة(5) أعلاه، فان القطاع الخاص كان مهمشاً، لذلك فإن مساهمة هذا القطاع من اجمالي تكوين رأس المال الثابت للسنوات الماضية كانت ضعيفة وان وجدت بشكل ملحوظ فهي متواضعة، وكذلك مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي.

٧ - التخلف التكنولوجي:

بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وعدم وضوح السياسة الاقتصادية للعراق جعل اقتصاده متأخراً ولا يواكب التقدم التكنولوجي في العالم، مما ادى الى تقادم وسائل الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية ولم تكن هناك أي مبادرات للعمل على تحديثها مما انعكس ذلك سلباً على الانتاج والانتاجية وبالنتيجة عدم تحقيق اهداف التنمية.

٨ - اختلال ميزان التجارة الخارجية :

وجاء ذلك من خلال ضخامة عوائد النفط الخام، وليس من خلال مصادر سلعية منتجة محلياً لغرض التصدير، مما ولّد تشوهاً في الميزان التجاري.

٩ - اختلال هيكل الانتاج:-

جاء الاختلال من خلال اولوية الفروع العائدة للعملية الانتاجية، وبالاخص فرع الصناعة الرأسمالية والتحويلية، اذ نلاحظ في هيكل الانتاج في الصناعة العراقية هيمنة الصناعة الغذائية والصناعة النسيجية على مجمل الصناعة التحويلية أو بنسبة عالية منها.[ÎÐ]

10-ارتفاع نسب البطالة بانواعها:

إذ ان نسبة البطالة الكاملة بين الشباب تفوق الـ (50%)، كما ظهرت البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام بنسب مابين (50-60%) وخاصة في القطاعين الصناعي والنفطي.[ÎÑ]

11-المديونية الخارجية :

تعد الديون الخارجية على العراق من اكبر العقبات التي تعرقل النمو الاقتصادي التي يعاني منها العراق في الوقت الحاضر وتشكل عقبة رئيسة تواجه الاقتصاد العراقي نحو التقدم. وتقدر مديونية العراق الخارجية بحدود (127) مليار دولار، وجرت محاولات عديدة لتخفيض وإلغاء بعض هذه الديون، وبالفعل فقد تم إلغاء او تخفيض بعض الديون من قبل الدول الدائنة.

12-تفاقم عمليات الفساد الاداري والمالي:

سواء على مستوى الادارة المحلية او على مستوى فعاليات الوزارات، تنتشر هذه الظاهرة في العراق بكافة مستوياتها السياسية والادارية من أعلى درجات السلطة الادارية الى أدناها، وهي تعد من العقبات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد العراقي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويرجع سبب هذه الظاهرة الى:[ÎÒ]

أ. ضعف بنية المؤسسات السياسية والادارية.

ب. غياب دولة المواطنة وقيام الحكومات على أسس عنصرية أو طائفية أو ولاءات ضعيفة بعيدة عن مفهوم الوطنية.

ج. ضعف المسؤولية الادارية أو ضعف الرقابة ونظام المحاسبة.

د. تدني الاجور والرواتب في بعض المؤسسات الحكومية.

واخيراً وليس آخراً، ان أقتصاد العراق وبهذه السمات المذكورة هو أقتصاد رخو، يفتقر الى الدعامات الاساسية القوية التي تجعل منه أقتصاداً قادراً على النهوض ومستجيباً لعمليات اعادة الاعمار، ممّا يتطلب من المسؤولين السياسيين النظر الى مستقبل العراق ومحاولة عزل خلافاتهم السياسية من أجل العراق والمواطن العراقي والعمل بيد واحدة للنهوض بالاقتصاد العراقي من جديد ونفض غبار التخلف عنه.

المبحث الثالث : البطالة في العراق... الاسباب والحلول.

ان مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشاكل المركبة حيث تتداخل مسببات هذه المشكلة وتداعياتها بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع في الوقت نفسه، وهناك العديد من الاسباب التي أدت الى تفاقم اعداد العاطلين عن العمل وارتفاع معدلات البطالة بشكل مباشر وغير مباشر، ومن هذه الاسباب هي [١٥]:

١ - الزيادة الحاصلة في جانب العرض في القوى العاملة نتيجة زيادة نسب النمو في سكان العراق والتي تصل الى (3.5%) كمعدل، فضلاً عن زيادة قاعدة المشاركة في العمل نتيجة انخفاض سن البدء في العمل، في حين يشهد الطلب على العمل انخفاضاً مستمراً طوال المدة السابقة ممّا انتج اختلال في المعادلة الاتية " ان الزيادة في العرض من القوى العاملة لاتقابل الزيادة في فرص العمل الجديدة " .

٢ - ادى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام 2003 الى حدوث مجموعة من العوامل التي أدت الى تفاقم مشكلة البطالة من بين أهمها :

أ. حل الجيش العراقي وقوى الامن الداخلي ومجموعة من التشكيلات والمؤسسات الحكومية، مما أدى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل، واضافة هؤلاء الى جيش العاطلين عن العمل، أي زيادة العرض من الايدي العاملة في سوق العمل.

ب. توقف العديد من ورش العمل الصغيرة والمصانع متوسطة الحجم والتي يقدر عددها باكثر من (20000) ورشة ومصنع صغير يعمل فيها اعداد كبيرة من العاملين ولأسباب عدة منها:

– انقطاع الطاقة الكهربائية.

– أرتفاع اسعار المواد الاولية.

– تدفق السلع الاجنبية الى العراق بدون ضوابط. كل هذا ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل.

ج. غلق المصانع الكبيرة التابعة للحكومة والاعمال التجارية وهجرة رؤوس الاموال المحلية الى خارج العراق بسبب :

– الظروف الامنية السيئة

– عدم مناسبة الظروف الاقتصادية للعمل في العراق إذ لم تتوضح معالم السياسة الاقتصادية فيه، او النظام الاقتصادي الذي يتبعه العراق.

3– الاختلال الحقيقي في هيكل القوى العاملة، اذ أن مخرجات التعليم العالي لاتتناسب مع حاجة سوق العمل، حيث هناك عشرات الآلاف ممن يحملون الشهادات الجامعية والعليا في اختصاصات اكاديمية، ولكنهم لايجدون الاعمال التي تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية، ممّا يؤدي الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل.

4–ضعف القاعدة الصناعية في العراق، فضلاً عن ظهور النشاطات الهامشية والطفيلية في أغلب القطاعات، إذ تشكل مساهمة القطاع الانتاجي السلعي المرتبط بالصناعة التحويلية بنسب قليلة من الناتج المحلي الاجمالي. وكما هو معروف ان الاقتصاد العراقي ريعي، يعتمد على ايرادات بيع أو تصدير الموارد الطبيعية، وبالاخص النفط، والتي لا تحتاج الى توظيف اعداد كبيرة من العاملين لإنها تعتمد على اسلوب ((الانتاج كثيف رأس المال قليل العمل)) وبذلك فقد تضاءلت أهمية القطاعات الانتاجية الاخرى وأهملت من قبل الحكومة على اساس عدم قدرتها على تمويل النشاطات الحكومية، بل انها كانت تشكل عبئاً على الدولة في معظم الاحيان، وادى ذلك الى عدم إيجاد فرص عمل جديدة ومنتجة والتي كان من الممكن توفيرها لو توسعت القاعدة الصناعية للعراق خصوصاً تلك المستندة الى نظم الانتاج كثيفة العمل والتي تتمثل بالصناعات الغذائية والانشائية والحرفية.

5–ضعف القطاع الخاص في العراق، وضعف دوره ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وقد تعمقت مشكلة القطاع الخاص بسبب العديد من الظروف أهمها:

أ. توجهات الحكومة نحو تأميم القطاع الخاص في سبعينيات القرن الماضي.

ب. الحرب العراقية الايرانية.

ت. الحصار الاقتصادي.

ث. ايقاف استيراد المواد الاولية الداخلة في الانتاج.

ج. مشاكل تقنية وفنية تتعلق بطبيعة المعامل.

ح. دخول سلع منافسة لايستطيع القطاع الخاص منافسة اسعارها.

كل هذه الظروف وغيرها أدت الى تردي معدلات الانتاج وتوقف الكثير من المصانع الامر الذي ادى الى زيادة عدد العاطلين عن العمل.

6-وتوجد مجموعة اخرى من العوامل التي أدت الى زيادة نسبة البطالة في العراق وهي تلك التي ترتبط بهيكل الاقتصاد العراقي الذي تحول الى اقتصاد حرب منذ ثمانينيات القرن الماضي، مما ادى الى تآكل التراكم الرأسمالي وتوجيهه نحو النشاطات التي تخدم نشاط الحرب خلال مدة طويلة أمتدت لأكثر من (25) سنة، فإصبح من الممكن استيعاب الاعداد المتزايدة من الافراد الباحثين عن العمل في سوق العمل.

7-الفساد الاداري والمالي، اذ انتشر في جميع مفاصل الحكومة ويؤثر ذلك في اتساع فجوة البطالة من خلال ما يأتي:

أ - توجه الحكومة الى توظيف الافراد بطرق واعتبارات سياسية غير سليمة وغير مدروسة، أي أن التوظيف ليس على أساس الكفايتي والشهادة الدراسية وأنما على اساس المحسوبية والولاءات والمحاصصة في جميع الوزارات.

ب - تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين، وتشغيل الاحداث بدلاً من الشباب العاطلين عن العمل بسبب الاجور المتدنية للاحداث.[ÎÔ]

الحلول المقترحة لحل مشكلة البطالة في العراق:

نظراً لحجم وطبيعة مشكلة البطالة في العراق وكونها مشكلة هيكلية ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق فانه لايمكن طرح حلول سريعة أو سهلة لمعالجة هذه المشكلة، إذ أن الحلول الفعلية لمثل هذه المشكلة هي تبني برنامج شامل للاصلاح الهيكلي للاقتصاد العراقي، وقد يمر مثل هذا البرنامج بمراحل عديدة وفترات زمنية طويلة، ومن الممكن طرح بعض الحلول المقترحة لحل مشكلة البطالة في العراق بالآتي:

1- يجب ان تتوضح معالم السياسة الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة في العراق، أهو توجه نحو إبقاء السياسة المتبعة سابقاً ام نحو خصخصة الاقتصاد، أي أقتصاد السوق، وذلك من أجل وضع الخطط الاقتصادية التنموية وتحديد اهداف الاقتصاد العراقي في المستقبل.

2-الشروع بعملية الخصخصة وفقاً لإجراءات علمية مدروسة ومحددة وبإختيار المشاريع الصناعية المعطلة حالياً وبطريقة تؤدي الى إعادة تشغيلها واستيعاب العاطلين عن العمل وتخصيص نسبة من ملكية كل مشروع يتم خصخصته للعاملين في المشروع نفسه والذي يشكل ضماناً لهم في حالة الاستغناء عن جهودهم اذا تحول المشروع للقطاع الخاص، اذ يتم تحديد هذه النسبة وفقاً لطبيعة المشروع وحجم رأس المال المستثمر فلتكن بنسبة ما بين(10-20%) منه، توزع على العاملين كافة وفقاً لسنوات الخدمة والمركز الوظيفي والشهادة وغيرها، وتكون على شكل أسهم قابلة للتداول في سوق العراق للاوراق المالية في حالة كون الاقتصاد العراقي يتوجه نحو اقتصاد السوق.

3-تخصيص الجزء الاكبر من الموازنة الحكومية للنفقات الاستثمارية التي تؤدي الى تعزيز البنية التحتية للعراق وتعزيز القاعدة الانتاجية التي يمكن أن تستوعب اعداداً أكبر من العاطلين عن العمل.

4-تشجيع المشاريع التي تعتمد على نظم انتاج كثيفة العمل قليلة رأس المال، التي يمكن أن تساهم في استيعاب اعداد أكبر من العاملين وبإستخدام رؤوس اموال قليلة، ويمكن القيام بذلك من خلال تشجيع النظام المصرفي الخاص على منح القروض الميسرة لهذا النوع من المشاريع.

5-تشجيع القطاع الزراعي الذي يعد الاكثر قدرة على استيعاب الايدي العاملة خصوصاً مع توفير الاراضي الزراعية الشاسعة والصالحة للزراعة ووجود المياه المخصصة للري ومع توفير تقنيات زراعية معينة وقليلة الكلفة يمكن القيام بإجراء تحسينات كبيرة على هذا القطاع والتي بدورها تؤدي الى خدمة القطاع الزراعي في العراق بشكل عام، ويمكن ذلك من خلال:-

أ.توفير رؤوس الاموال المطلوبة سواء عن طريق القروض او الاستثمار.

ب.توفير الاسمدة والحبوب.

ج.زيادة أسعار شراء المنتجات الزراعية من الفلاحين بشكل مباشر من قبل الحكومة، مثل شراء السلع الاستراتيجية.

د. توفير الاراضي الزراعية واستصلاحها.

هـ.تشجيع الفلاحين على زيادة الانتاج الحيواني بطريقة منظمة.

و.تشجيع التعاونيات الزراعية من اجل استغلال الاراضي الزراعية.

6-اعادة النظر بقوانين التقاعد العامة الصادرة وتفعيلها وعمل موازنة جديدة لملاك كل وزارة لخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل وخاصة بين فئة الشباب.

7-التسريع في عمليات اعادة اعمار القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية التي دمرتها الحرب والذي من شأنه خلق فرص عمل جديدة تسهم في سحب أوتشغيل العاطلين عن العمل وبالنتيجة تساهم في خفض نسبة البطالة في العراق.

8-إيجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والاجنبي، بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار الى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية، وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل والقادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة ومن ثم تخفيض معدلات البطالة في العراق.

9-تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، غير الهادفة الى الربح، وعلى الرغم من كونها احدى الظواهر الصحية في المجتمع الا ان المتخصص منها في الجانب الاقتصادي قليل جداً، وعليه يجب تفعيل دور هذه المؤسسات بالشكل الذي يسهم في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة، وان تبقى محصورة في نطاق المشاكل الاجتماعية فقط.

10-ضرورة اعتماد نظام التأمينات الاجتماعية لطالبي العمل والقادرين على استيعاب حجم المشكلة بكفاءة وتقديم التعويضات المناسبة التي تقلل من خطورة البطالة.

11-مكافحة ومحاربة الفساد المالي والاداري في مرافق الدولة كافة والعمل على محاسبة المخالفين وذلك من اجل العمل على تقدم ونمو الاقتصاد العراقي وبدوره سوف تنتعش القطاعات الاقتصادية كافة و من ثم توفير فرص عمل جديدة للعاطلين من خلال تشغيل المشاريع الانتاجية.

12-اعادة النظر في مسألة التوظيف وان يكون حسب الكفاءة والخبرة والشهادة لا على اساس المحسوبية والمحاصصة والولاء للاحزاب السياسية.

الخاتمة:

مازال الاقتصاد العراقي يواجه مشكلة الفشل في توظيف الموارد النفطية في بناء اقتصاد قوي يؤمن زيادة مستمرة في النمو والتشغيل، وقدرة على تمويل مشاريع البنية الاساسية والمرافق والخدمات العامة، ولهذا فإن ترشيد التصرف بتلك الموارد سيظل العامل الرئيس في علاجها، لذا اصبحت معالجة التوجهات غير العقلانية في السياسة الاقتصادية أمراً ضرورياً في المستقبل، لإن أستمرار العمل بهذه السياسات من شأنها تعميق الازمة الاقتصادية الحالية بجميع مظاهرها المتمثلة بتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وانخفاض الدخول وزيادة البطالة وانتشار الفقر وارتفاع الاسعار وزيادة النقص في الخدمات والمرافق العامة واستمرار النقص في الكهرباء ومياه الشرب وتزايد الحاجة لإنشاء البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة المديونية الخارجية للعراق.

وعلى المدى البعيد فإن المشهد البارز في هذه الازمة هو طبيعتها الهيكلية المتمثلة بإستمرار بقاء الاقتصاد الوطني العراقي رهينة لهيمنة قطاع النفط، وعليه نؤكد على أهمية التركيز على العناصر الهادفة لتحريرالاقتصاد من هيمنة القطاع النفطي والتأكيد على أهمية التصرف الرشيد بالايرادات النفطية ورفع مستوى النشاط الاستثماري والانتاجي وتعزيز دور القطاع الخاص من أجل زيادة الدخول وزيادة التوظيف (تقليل معدلات البطالة) وتحسين مستويات المعيشة، على ان يتطابق كل ذلك مع برنامج أقتصادي يهدف الى توظيف الايرادات النفطية لصالح الاستثمار العام في برنامج ومشاريع البنية التحتية الاساسية والخدمات الاجتماعية العامة، وكل ذلك من اجل حل مشكلات الاقتصاد العراقي ومنها مشكلة البطالة.

The problem of unemployment and the possibility of resolving

DAFIR TAHIR HASSAN

Abstract

The research the most important challenges faced and facing the Iraqi economy after the U.S. withdrawal from it, and that hinder the growth of the Iraqi economy and its development and achieve the objectives of its economic development, and most important of these challenges is the problem of unemployment, which is in fact its roots long before the U.S. occupation of Iraq, but were not such dangerous, because some of the measures erroneous taken by the occupation authorities in a timely manner and its goal of destroying paralyze the Iraqi economy, in addition to the existence of problems in the structure and the structure of the Iraqi economy because of wars and blockades Aalaguetsada long him and that increased unemployment problem originally, which failed successive Iraqi governments , after the occupation and after the U.S. withdrawal, that challenge him or to find solutions to them, and despite the U.S. withdrawal, this problem has remained the same that were not had deepened, and the search made some proposals to solve this problem or reduce escalate in order to overcome the disadvantages and problems produced by the problem of unemployment in the Iraqi society, as well as it works on the development and growth of the Iraqi economy

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.:Emeil dalfityan@yahoo.com

رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة،مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 266، اكتوبر، 1997، ص39.

رمزي زكي، مصدر سابق، ص15-16

جيمي جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص202.

رمزي زكي، مرجع سابق، ص30

بشير الدباغ وعبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، ص391.

البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، انظر شبكة المعلومات الانترنيت

بشير الدباغ وعبد الجبار الجومرد، مصدر سابق، ص393

رمزي زكي، مصدر سابق، ص32.

بشير الدباغ وعبد الجبار الجومرد، مصدر سابق، ص380

(ان ما سيرد من ملاحظات يمكن للباحث او لاي مطلع على الوضع العراقي تلمسها من خلال معايشته للحياة اليومية للوضع الاقتصادي العراقي.. (للتنويه))

الموازنة العامة للدولة العراقية ، تقرير وزارة المالية، 2006، بغداد

عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، السنة15، 2008، بيروت، لبنان، ص94.

لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاحصاءات الاقتصادية لدول غرب آسيا، 2001، ص360.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دراسة منشورة عام 2005، بغداد، ص8

كامل عباس مهدي، سياسات الاحتلال الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

(ان اغلب ما سيرد في هذه الفقرة تعتمد على جهد الباحث من حيث شرح المشكلة وطرح الحلول وبالتالي فان القارئ سيجد قلة المصادر وهو امر لاينتقص من البحث (للتنويه))

عبد الجبار عبود الحلفي، مصدر سابق، ص 103